ثلاث وثائق
عن معاملة العرب في الارض المحتلة

(١) مذكرة الى لجنة الامم المتحدة للتحقيق في اعمال اسرائيل في الاراضي المحتلة والى العصبة الدولية لحقوق الانسان
من الرابطة الاسرائيلية للحقوق الانسانية والمدنية ـ تل ابيب

مقدمة اننا نود أن نبدي ملاحظة شخصية . لقد اصبحنا نحن القراء المنتظمين للصحافة الاسرائيلية معتادين على قراءة عناوين كالتالية : ثلاثة بيوت تنسف في الخليل» ، «منع التجول المفروض على غزة مدة اثنتي عشرة ساعة ، سيستمر لعدة ايام اخرى » ، « رجل يقتل في نابلس خلال منع التجول » . الخ .

لقد اصبحنا معتادين على هذه الانباء لدرجة اننا لا نكاد نلحظها ، وبما ان عقلنا محدود فاننا لا نسجل، ولا نستطيع أن نسجل باستمرار مجموعها العام. لقد باتت سمة يومية من سمات حياتنا في اسرائيل ومن سمات الوضع في الاراضي المحتلة، لدرجة انها لا يكاد يؤبه لها . وقد اعترانا الفزع عندما جلسنا الى ملفاتنا وعرضنا المتقطفات الصحفية فيها ، فحتى نحن ، الواعين بحدة للسياسة الاسرائيلية الشاملة واليومية والخرق اليومي لحقوق الانسان في اسرائيل والاراضي المحتلة ، اصبنا بالصدمة أمام الارقام المفزعة . من كان يظن ان ٧٥٥٤ بيتا قد نسفت او دمرت في الاراضي المحتلة حتى ١٥/ ١٩٦٩/١١ ؟ اننا اذ نقدم هذه المذكرة لنشرها على النطاق العالمي ، انما يحدونا ايمان عميق بأننا بذلك نخدم شعبنا ونخدم قضية السلام بأفضل طريقة ممكنة . ونحن نأمل ان تكون هذه مساهمة فعالة في الجهود الدولية والمحلية المبذولة لحل النزاع في الشرق الاوسط على اساس ضمان كل حقوق الانسان القومية والفردية لكل الاطراف المعنية .

القمع السياسي ان الصفة البارزة لنظام الاحتلال الاسرائيلي (مثله في ذلك مثل أي احتلال آخر) هي انكار كل حقوق التعبير والتنظيم السياسيين. فكل المنظمات ممنوعة ، بما فيها منظمات التعاون المتبادل ومجالس التلاميذ الخ. والمحاكم الشرعية الاسلامية فقدت مشروعيتها القانونية وحقها في العمل ، ورجال اتحادات العمال يلقى القبض عليهم أو يبعدون بانتظام . بكلمات اخرى ، ان الحرية الكاملة للتعبير والتنظيم التي ضمنتها شرعة حقوق الانسان (حرية التنظيم السياسي والتظاهر والاجتماع وكل ما عدا ذلك من اشكال النشاط السياسي غير العنيف) محرمة تماما على الفلسطينيين في ظل الاحتلال الاسرائيلي .

١ ـ زوت ها ـ ديريخ ١٩٦٩/١/١٥ حكم بالسجن مددا مختلفة على الذين يبيعون في الضفة الغربية جريدة الاتحاد الاسرائيلية نصف الشهرية (المشروعة في اسرائيل) .

٢ ـ المصدر ذاته ١٩٦٩/٥/٢١ خمسة مدرسين ثانويين يحكمون بالسجن اربعة ـ خمسة اشهر لانتمائهم الى « منظمة غير مشروعة » . وقد قرأت محاميتهم ف. لانغر امام المحكمة دستور الرابطة الذي يحدد اهدافها على انها « المساعدة المتبادلة لطلبة المدارس الثانوية والتعاون مع المنظمات الطلابية الدولية والمساهمة في خدمة قضية السلام».

٣ ـ المصدر ذاته ١٩٧٠/١/٤ طلاب المدرسة الثانوية في اريحا يسجنون اداريا لتشكيلهم منظمة تعاون متبادل طلابية .

٤ ـ ها ـ آرتس ١٩٧٠/٦/٧ اعلن الحاكم العسكري لمنطقة رام الله امام وجهاء رام الله والبيرة ، بعد اضراب سلمي فيهما ، انه قد الغى